القائم مترئسا جلسة المجلس أمس

جانب من الجلسة

تتضمن تقديم تقرير كامل عن أسباب الانقطاع ومحاسبة المسؤولين و توفير محطات متنقلة وتفعيل خطة الطوارئ

11 توصية تخرج مجلس الأمة من

الخالد : نؤكد التعاون التام بين الحكومة والمجلس ..والجميع كان مستنفراً لحل المشكلة

لكي نقف على حقيقة الأمر يجب أن نعطي فرصة للجنة التحقيق التي شكلت وسنبلغ المجلس بالنتائج

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

أوصى مجلس الأمة الحكومة أمس بعد مناقشات مستفيضة حول أزمة انقطاع الكهرباء التي تعرضت لها البلاد أمس الأول أوصاها بـ 11 بندا أهمها تقديم تقرير كامل عن اسباب الانقطاع خلال فترة لا تزيد عن شهر واحد،فيما طالبها بإتخاذ الإجراءات القانونية لمحاسبة المسؤولين عن الانقطاع في حال تبين أن ثمة تقصيرا.

وجاء في التوصيات ضرورة الاستمرار في دعم الربط الخليجي وتطوير محطات الكهرباء ودراسة وضع الطوارئ الذي وتوفير محطات متنقلة بعدد اكبر لمواجهة الانقطاع في التيار الكهربائي.

وأكد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد التعاون التام بين الحكومة والمجلس،مشيرا إلى أن كل الجهات استنفرت للتعامل مع الحدث.

بدوره أكد وزير الكهرباء عبدالعزيز الابراهيم أن ليس لديه ما يخفيه وأن سبب الانقطاع هو خروج للمغذيات الرئيسية من الخدمة من محطة الصبية الي الشبكة الكهربائية،فيما أشار وزير الدولة محمد العبد الله إلى ان أغلب عواصم العالم يحدث فيها انقطاع للكهرباء وسوف نوافيكم بنتائج التحقيق فور الانتهاء منها.

وقال وزيرا النفط والصحة بان الانقطاع لم يؤثر على القطاعات النفطية والصحية بسبب تفعيل خطط الطوارئ.

ووافق مجلس الأمة على تكليف ديوان المحاسبة دراسة آلية تنفيذ المشاريع لديوان الأميري، بالاضافة إلى الموافقة بالاجماع على تعديل قانون ديوان الخدمة المدنية بما يمكن ديوان المحاسبة من تفعيل المحاكمات التاديبية.

ومن ناحيته، طلب وزير النفط علي العمير تأجيل المداولة الثانية على تعديل قانون الخدمة المدنية، وعلى الرغم من ذلك وافق المجلس بالتصويت على المداولة الثانية بموافقة 34 نائب ورفض 11 وسط رفض حكومي.

وأقر المجلس بالاجماع على تعديل قانون الميزانيات بشان اصدار الميزانيات للجهات الملحقة المستقلة بقانون او اكثر واحالته الى الحكومة.

وقال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان انعقاد جلسة الأمس لمناقشة تقارير ديوان المحاسبة بشان المخالفات في الحسابات الختامية يعد تطورا في مجال الجانب الرقابي للمجلس على الحكومة.

واضاف الغانم ان الهدف ليس ابراز السلبيات انما مناقشة ملاحظات وتقارير الديوان مبينا ان لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية هي من ارتأت الدعوة لعقد هذه الجلسة حتى تكون هناك جدوى من مناقشة هذه التقارير.

وذكر ان جلسة 10 مارس المقبلة ستشهد قيام كل وزير بالاجابة على الملاحظات المذكورة في تقارير الديوان حول وزارته وتوضيحها ثم يقوم المجلس بعد ذلك بمناقشته حولها.

من جانبه أكد وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور علي العمير اهتمام الحكومة بالملاحظات التي استعرضتها لجنة الميزانيات البرلمانية وديوان المحاسبة والنواب خلال الجلسة موضحا ان الحكومة ستعمل على الرد عليها «مكتوبة ولن تهمل».

وقال الوزير العمير ان ديوان المحاسبة استعرض السلبيات التي دونها على الجهات الحكومية ومن باب الانصاف والعدل استعراض الانجازات مقابلها مشيرا الى وجود انجازات من ابناء الكويت المخلصين الذين يتولون مسؤولياتهم بكل أمانة واخلاص ويقدمون لبلدهم الشيء الكثير ولابد من تثبيتها.

عدد من نواب مجلس الأمة توقيع طلب للتقديمة بعد انعقاد الجلسة لاجل تخصيص وقت علي جلسة الأمس لمناقشة موضوع قطع الكهرباء امس الأول عن بعض مناطق الكويت.

واستانف رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم انعقاد الجلسة وتلا الامين العام اسماء النواب والوزراء المعتذرين عن جلسة الأمس وهم كل من رئيس الوزراء ،ووزراء الداخلية، التجارة،خلف دميثير،محمد الجبري،روضان الروضان.

المجلس يسمح لنائب رئيس ديوان المحاسبة والفريق المرافق بالدخول للقاعة.

الامين العام يتلوا طلبا مقدما من عدد من النواب بشأن تخصيص جزء من جلسة أمس لمناقشة انقطاع الكهرباء امس والاستماع الي راي الحكومة.

عدنان عبد الصمد:ارجوا ان يكون الطلب بعد مناقشة المخالفات ديوان المحاسبة.

وزير الكهرباء:اذا ممكن نستخدم المادة ٧٦ بتأجيل الطلب ولدي بيان سوف القوه ويوضح الامر الذي حصل امس ..اذن تريد تأجيل الطلب لمدة اسبوعين.

عبد الحميد دشتي:امس حصل مصائب بانقطاع الكهرباء لا يمكن ان نؤجل للوزير هذا ليس موضوع مناقصة المطار والله لو نؤجل اليوم الشعب راح يضحك علينا.

جمال العمر :اذا الوزير يستخدم حقه ويؤجل راح نطلب ساعة للتعليق علي بيان الوزير.

الزلزلة :من المفترض ان نسجل كلمة شكر للكوادر الكويتية التي استطاعت ان تتجاوز ازمة الامس ،واكيد ان الوزير يعرف حقيقة المشكلة وبالتالي اعتقد ان التأجيل شي غير مستحب.

عبد الله النفيعي:وزير الكهرباء طلب أمرين في منتهي الغرابة يطلب التأجيل ويقول سوف ائتوا ببانا.

عبد الله المعيوف:طلب المناقشة مستحق والوزير يريد ان يقول كلاما ولا يريد ان يرد عليه النواب هذا موضوع ليس بالسهل ان ننقطع الكهرباء عن الكويتيين.

وزير الكهرباء:اطلب تأجيل الطلب الي الجلسة المقبلة.

يوافق المجلس.

صالح عاشور :غير مقبول ان يكون وزير الكهرباء مستعدا بتلاوة بيان وليس مستعدا ان يسمع من النواب وهذا دليل علي عدم التعاون مع المجلس.

الغانم :يا اخوان المادة ٧٦ واضحة وجميع الاسباب التي نصت عليها المادة توفرت هذه لائحة.. الوزير استخدم حقه وفق اللائحة.

جمال العمر :الاخ الرئيس يقصد الغانم انت من داخلك غير راضي علي ما يحدث ..يا وزير الكهرباء ما تقوم به ليس من صالحك اقسم بالله احنا ناصحينك واذا تستمر بهذا الامر سوف تخسر تعاونا معك.

الشيخ صباح الخالد متحدثا في الجلسة

..والابراهيم يوضح أسباب انقطاع الكهرباء

العبد الله: أغلب عواصم العالم يحدث فيها انقطاع للكهرباء وسوف نوافيكم بنتائج التحقيق فور الانتهاء منها

العبيدي: مولدات المستشفيات عملت فور الانقطاع وكل المستشفيات واصلت عملها طبيعياً

العمير: لم تحدث لدينا أي مشاكل في المواقع النفطية والمصافي وتم التعامل مع الأزمة بمهنية

وتضمنت التوصيات قيام الحكومة بكافة جهاتها بتقديم تقرير خلال شهرين الى ديوان المحاسبة محددة فيه كافة الاجراءات المتخذة بالمخالفات المالية وفق طلبات الديوان وذلك اضافة الى ما تعهد به وزير المالية انس الصالح بتقديم تقريرا من كل جهة حكومية حول كيفية متابعة المخالفات الواردة بتقارير الديوان.

واشتملت التوصية على تكليف ديوان المحاسبة بتقديم تقرير خلال شهر لمجلس الامة متضمنا فيه رايه بشان تلك الاجراءات ومدى جديتها ويوضح فيه توصياته في هذا الشان.

وفيما يلي مجريات الجلسة:

رفع نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج جلسة مجلس الأمة نصف ساعة لفقدان النصاب،ثم بدأ

عاشور: غير مقبول أن يكون وزير الكهرباء مستعداً لتلاوة بيان لا أن يسمع من النواب

العمر: يا وزير الكهرباء ما تقوم به ليس من صالحك وإذا استمررت بهذا الأمر ستخسر تعاوننا معك

الرويعي: الكويت غرقت بالظلام لمدة ساعتين .. أي موضوع بعد ذلك يكون مستعجلا؟

صالح عاشور ينبه

..والعمر يتحدث

ووافق المجلس على عدد من التوصيات بعد انتهاء مناقشة البند الخاص بشأن عرض نائب رئيس ديوان المحاسبة لأهم ملاحظات الديوان حول المخالفات في الحسابات الختامية.